

التسيير الذاتي للوحدات الإنتاجية
الشعبية في النظام الجماهيري

« شركاء لا أجراء »

اعداد الدكتور/ مهاب نجا

مقدمة :

مصطلح « التسيير الذاتى » يحتمل معانى عديدة تختلف باختلاف الاساس الفلسفى الذى يقوم عليه النظام السياسى فى الدولة ، وباختلاف الانظمة السياسية والانظمة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول . كذلك فان مدلول هذا المصطلح يختلف باختلاف الموضوع الذى يتناوله ، فموضوع التسيير الذاتى يمكن أن يكون سياسيا بحتا ، كما يمكن أن يكون سياسيا - اقتصاديا - اجتماعيا ، كما يمكن أن يتركز على الجانب الانتاجى فيكون اجتماعيا - اقتصاديا بالدرجة الاولى . وبالطبع فان مدلول المصطلح يمكن أن يختلف باختلاف انتماء الشخص أو الباحث الذى يستعمله ، فالمعنى الذى يقصده الباحث الماركسى هو غير المعنى الذى يهدف اليه الباحث النيوليبرالى أو الاشتراكى - الاجتماعى . وهذه المعانى تختلف بصورة جذرية عن المدلول الذى تحدده النظرية العالمية الثالثة والمتمثل بمقولة « شركاء لا اجراء » .

ننبه اذا ، فى هذا الموقع ، الى أن بحثنا يركز على مناقشة هذه المقولة وذلك على الصعيدين النظرى والعملى ، والى أن مناقشتنا تقتصر على حيز محدد هو حيز الوحدة الانتاجية المملوكة ملكية شعبية والتي تعتبر منجزا ثوريا للنظام الجماهيرى المباشر .

ولا بد أن نلاحظ ، فورا ، أن مقولة « شركاء لا اجراء » ترتبط ارتباطا كاملا باحدى المقولات الاساسية التى تميز النظام الجماهيرى ، وهى مقولة « السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب » ومفهوم هذه المقولة الاخيرة هو مفهوم مباشر : فالشعب ، فى العصر الجماهيرى ، يمارس السلطة السياسية ممارسة مباشرة ، والشعب فى العصر الجماهيرى ، يملك الثروة الوطنية ملكية مباشرة ، والشعب ، فى العصر الجماهيرى ، يمارس الدفاع عن نفسه ممارسة مباشرة .

ومقولة « شركاء لا اجراء » لا يمكن تصور تطبيقها اذا بمعزل عن النظام الجماهيرى المباشر او فى ظل أى نظام آخر يعتمد على مبدأ التمثيل النيابى او على الحكم الحزبى ، لان المقولة هى وليد مباشر للنظام الجماهيرى ، وهى تشكل الانعكاس الاقتصادى - الاجتماعى للجانب السياسى من النظرية العالمية الثالثة .

ان المساواة بين البشر التى تشكل الاساس للنظام الديمقراطى المباشر هى أولا مساواة سياسية ، الا أن هذه المساواة تصبح صورية اذا لم تترافق بالمساواة الاقتصادية ، وان تنظيم البشر لانفسهم هو أولا تنظيم سياسى الا أن هذا التنظيم يصبح أيضا صوريا اذا لم يترافق بتنظيم اقتصادى وبثورة اقتصادية - اجتماعية تحل المشكل الاقتصادى .

المساواة السياسية ، لوحدها ، لا يمكن أن تقدم الحل الجذرى لحالة

التناقض المجتمعي القائمة ، اليوم ، في المجتمعات التقليدية الطبقات أو تعدد الاحزاب الذي يميز هذه المجتمعات هو ناتج حتمية مرضية تعاني منها هذه المجتمعات ، وانهاء هذه الحالة انهاء جذري أن يتم الا بتحقيق المساواة تحقيقا كاملا في كافة الحقول الاقتصادية والاجتماعية في وقت واحد .

المساواة السياسية الاقتصادية الاجتماعية هي اذا الاساس الذي عليه مبدأ الوحدة المجتمعية الذي يعتبر أحد المبادئ الهامة في الجماهيرى ، والذي يشكل النقيض لحالة التناقض المجتمعي التي منها اليوم المجتمعات التقليدية .

ان فهم هذا المبدأ فهما كاملا يشكل شرطا اساسيا لامكان الا بكامل أبعاد مقولة « شركاء لا اجراء » التي تحسم حالة التناقض على الصعيد الاقتصادي ، كذلك فان فهم هذا المبدأ يساعد على ادراك الانساني للنظرية العالمية الثالثة المؤهلة وحدها اليوم لاقامة التوازن للمجتمع الانساني .

ودون ان نخوض في بحث هذا المبدأ ، نكتفى بأن نشير الى التفاعل الشعبي في تحقيق الوحدة المجتمعية وبالتالي في تحقيق الاخلاقي والاجتماعي المؤدى الى ترسيخ الاهداف السلمية للتطور والتقنى والحضارى ، وأن نوكد على أولوية مشاركة العاملين المنتج عملية التفاعل الشعبي في المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملك الشعبية في النظام الجماهيري .

ان الانتماء الجماهيري للعمال المنتجين لا يتم ، وفقا للأساسية في النظرية العالمية الثالثة ، بعد استيلاء الجماهير على السلطة لان هذا الانتماء بطبيعته هو انتماء ثوري ، وبالتالي فان جماهيرية النضال العمالي هي شرط أساسى لنجاح هذا النضال ، وان جم الاهداف العمالية هي شرط اساسى لتحقيق هذه الاهداف . فليس هناك حركة عمالية منفصلة عن حركة الجماهير وليس هناك هدف عمالي عن هدف تحقيق سلطة الجماهير المباشرة .

نلاحظ أننا نبتعد في حديثنا عن دائرة القانون ، الا أن هذا الحتمى لان البنى الاجتماعية التقليدية قد تكونت خارج دائرة القانون ولان عملية هدمها وعملية التحويل المجتمعي الجذري تتم ، ثوريا ، هذه الدائرة . والواقع أن ادراك الطبيعة الثورية لمبدأ التسيير الذاتي للنظام الجماهيري يشكل مدخلا أساسيا لبحثنا الذي يركز على الاسس النظرية والاسس التطبيقية لهذا المبدأ .

مدخل أساسى :

الطبيعة الثورية لمبدأ التسيير الذاتى

ليس هناك فى الجماهيرية ، اليوم ، أى نص تشريعى يرتكز عليه زحف العاملين المنتجين واستيلاؤهم على مواقع الانتاج . فحق العاملين بانتاجهم ليس منحة أعطتها لهم أية سلطة ، وبالتالي فانه لا يمكن لاية سلطة ولا أى نص قانونى ولاى قرار أن يحرم العاملين من هذا الحق . عملية الزحف ، ويجب أن يكون هذا واضحا تماما ، هى عملية ثورية ، وقد تمت بتحريض من قيادة الثورة ، وأقامت شرعية جديدة هى الشرعية الثورية .

الشرعية الثورية تقوم على التحرك الثورى الجماهيرى الذى يشكل مصدرا انسانيا مباشرا للقاعدة القانونية الشعبية الجديدة . والعمل الثورى يتم بتحريض من قوى الثورة التى تقوم بتوعية الجماهير بحقيقة وضعها . فالوعى الثورى الجماهيرى بحقيقة وضعية التسلط والاستغلال هو الدافع المباشر اذا للتحرك الثورى الجماهيرى للقضاء على هذه الوضعية ولالغاء التسلط والاستغلال .

ان قوى الثورة الواعية والمنظمة والملتحمة التحاما كاملا بالجماهير هى الدافع والمحرك للعمل الجماهيرى الثورى المنظم . وهذه القوى المحركة والمحولة للمجتمع القديم ، والمنخرطة فى اللجان الثورية التى تشكل نواة المجتمع الجماهيرى ، تعمل وفقا لاستراتيجية واعية لابعاد المشكل السياسى والمشكل الاقتصادى والمشكل الاجتماعى ، مرتكزة على مبادئ وافكار النظرية العالمية الثالثة ، مصممة على تحقيق مخطط عملها المرحلى بحيث تضمن انجاز عملية التحول بأقل قدر من العنف .

ولا يمكن مقارنة اللجان الثورية بأى حزب او طبقة لان هذه اللجان تقوم على مبدأ وحدة العمل الثورى الجماهيرى ، وهذا المبدأ يناقض جميع النظريات القائمة على مفهوم النخبة أو الطليعة او الطبقة أو الحزب .

وبالتالى فان عملية التحول الثورى السياسى - الاقتصادى - الاجتماعى لا تشكل مرحلة منفصلة عن مرحلة السلطة الجماهيرية المباشرة . وكلمة « مرحلة » التى نستعملها فى هذا البحث يجب فهمها وفقا لمعناها المستمد من النظرية العالمية الثالثة .

فعملية التحول الثورى تتم بتحريض الجماهير التى استولت فعلا على السلطة وتمارس فعلا السلطة .

وبالطبع فان عملية التحول الاساسية ، على الصعيد المجتمعى تتم داخل المؤتمرات الشعبية الاساسية وتعتمد على التفاعل الجد الثورى الضامن للتحرك المجتمعى وبالتالى للتطور الانسانى المتواز

ان تكييف زحف المنتجين على مواقع الانتاج لا يمكن أن يتم للمفاهيم القانونية التقليدية ، لان هذا الزحف يشكل مصدرا للقاعدة القانونية الشعبية الجديدة ويرتكز على الشرعية الجماهيرية القائمة على الوعى الجماهيرى وعلى ارادة التغيير الثورى

كذلك فان مناقشة الاسس النظرية والاسس التطبيقية لمبدأ الذاتى للوحدات الانتاجية الشعبية فى النظام الجماهيرى المباشر لا أن تعتمد على اسلوب المقارنة التقليدى الذى يقع فى خطأ التركيز جزئيات المبدأ ويعجز بالتالى عن تقديم تصور شامل للمبدأ مستمد من النظرية العالمية الثالثة .

مناقشتنا اذا تعتمد على مصدر أساسى واحد هو الكتاب الأ وكلمات وبيانات المفكر / معمر القذافى . والمفهوم الذى نطرحه ليس مفهوم شخصى فردى لجانب محدد من جوانب النظرية العالمية الثالث لان هذا المفهوم لم يتكون فى غرفة مغلقة وبالاتصال بكتب موضوعة الرفوف ، بل تبلور وتعمق بالمعيشة اليومية للتجربة الجماهيرية الراف وبالمناقشة الحية المستمرة مع قوى الثورة التى تصنع عصر الجماهير .

القسم الاول :

الاسس النظرية لمبدأ التفسير الذاتى

تهدف مقولة « شركاء لا اجراء » الى تحرير الانسان المنتج عبودية الاجر ، وبالتالى الى انماء الانسان المنتج غير الخاضع لاية س فوقية والمالك لانتاجه ملكية اشتراكية .

انهاء السلطة الفوقية انهاء تاما واقامة سلطة المنتجين داخل الواحد الانتاجية يشكل الاساس النظرى الاول اذا الذى تقوم عليه المقولة ، وهو الاساس يسبق بالاهمية مسألة الملكية الاشتراكية للانتاج لانه يرتبط مباشرة بحرية الانسان اى بسعادته .

فقرة اولى :

سلطة المنتجين داخل الوحدات الانتاجية

النظرية العالمية الثالثة تلغى الى الابد المفهوم التقليدى الفوقى للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . مصطلح « السلطة » يعطى فى النظرية العالمية الثالثة معنى جديدا تماما ومختلفا جذريا عن المعنى التقليدى الراسخ فى الازهان .

تقليديا ، السلطة لا يمكن أن تكون الا سلطة فوقية يمارسها العدد الاقل بمواجهة العدد الاكبر . تقليديا السلطة السياسية الفوقية يملكها ويمارسها الحاكم الفرد او مجموعة الاشخاص المنتجين أو الحزب أو مجموعة الاحزاب أو الطبقة . وتقليديا ايضا السلطة الاجتماعية - الاقتصادية يملكها ويمارسها فوقيا رب العمل المالك او الدولة المالكة .

ولا شك فى أن الفكر التقليدى قد شعر بمخاطر هذه السلطة الفوقية فابتكر واقام مبدأ فصل السلطات ومبدأ التوازن بين السلطات للحد من هذه المخاطر .

هذا المفهوم التقليدى الفوقى للسلطة هو مفهوم غريب عن النظام الجماهيرى الثورى الذى يمارس فيه الشعب بكامله السلطة ممارسة مباشرة ، فطبيعة السلطة السياسية هى اذا طبيعة شعبية مباشرة وطبيعة السلطة الاجتماعية - الاقتصادية داخل الوحدات الانتاجية ، هى طبيعة شعبية مباشرة .

فالنظام الجماهيرى لا يعرف السلطة الفوقية التقليدية ولا يعرف بالتالى المبادئ التقليدية التى تحاول تخفيف النتائج الضارة لممارسة هذه السلطة ، كمبدأ الفصل بين السلطات الفوقية ومبدأ توازن السلطات الفوقية .

انطلاقا من هذا المفهوم ، وانطلاقا اساسا من المفهوم الثورى للنظرية العالمية الثالثة ، يمكننا ادراك ابعاد وحجم عملية استيلاء المنتجين على السلطة داخل الوحدات الانتاجية :

★ النظام الجماهيرى يرفض الملكية التقليدية المستغلة ،

★ النظام الجماهيرى يرفض تسلط الدولة المالكة على العمال المنتجين فى المنشآت الانتاجية المملوكة ملكية عامة .

★ النظام الجماهيرى يرفض تسلط رب العمل - المالك على العمال المنتجين .

★ العمال المنتجون يطيحون ، ثوريا ، وبضربة واحدة بـ
الفوقية داخل الوحدات الانتاجية وبالملكية التقليدية المستغلة

★ المنتجون « شركاء لا أجراء » .

انهيار السلطة الفوقية داخل الوحدات الانتاجية يمكن أن يـ
للهولة الاولى ، الى اعطاء محتوى سلطة المنتجين مفهوما مغلقا

المنتجون ، داخل الوحدة الانتاجية ، يملكون مباشرة ، وبمعـ
المجتمع سلطة اتخاذ القرار فى جميع الحقول الاجتماعية والاقتـ
والفنية . ايا كان حجم المنشأة الاجتماعى او الاقتصادى او القـ
المنتجون ، داخل المنشأة ، هم وحدهم الذين يملكون ، مباشرة ،
اتخاذ القرار .

هذا المفهوم ، فى تصورنا ، لا يحيط بكامل ابعاد مقولة « شرـ
اجراء » التى يجب أن تفهم من خلال الاستيعاب العمق للنظرية الـ
الثالثة ومن خلال ارتباط المقولة بالنظام الجماهيرى المباشر .

ان المقولة لا تقوم على اساس ايجاد جزر منفصلة تمارس الـ
الشعبية فى كل منها بمعزل عن الاخرى . والمقولة لا تقوم على اساس
وحدات اقتصادية اجتماعية مفصولة عن المجتمع وقابلة للوقوع فى
التناقض الاجتماعى التقليدية .

ان فهم محتوى المقولة لا يمكن أن يعتمد على أية معايير قـ
تقليدية كمعيارى المركزية واللامركزية فى السلطة .

فالسلطة الشعبية اسقطت هذين المعيارين حين رسخت الـ
الشعبية فى المؤتمرات الشعبية الاساسية وحين حصرت صلاحيات مـ
الشعب العام بصياغة القرارات . وبالتالي فان استعمال المعايير التـ
لا يمكن أن يساعد فى فهم محتوى السلطة فى النظام الجماهيرى .

والواقع ، فى تصورنا ، أن عملية البحث عن محتوى محدد لـ
المنتجين هى عملية اسيرة ، بمنطلقها ، للفكر القانونى التقليدى الجـ

فمحتوى سلطة المنتجين يرتبط مباشرة ، كما هو واضح أمامنا ،
الوحدة المجتمعية الذى يقوم عليه المجتمع الجماهيرى . ويرتبط
مباشرة ، كما هو واضح ايضا تماما أمامنا ، بالطبيعة الشعبية لسلطة المـ

وبالطبيعة الشعبية للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الجماهيرى . وبالتالى فان التلاحم بين سلطة المنتجين والسلطة الشعبية العامة هو تلاحم كامل .

اى بحث عن أية حدود جامدة بين السلطتين هو بحث مصطنع ينطلق اساسا من التصور التقليدى للسلطة الفوقية ومن التأثير التقليدى بمبدأ الفصل بين السلطات الفوقية .

سلطة المنتجين اذا هى السلطة المستمدة من السلطة الشعبية والمندمجة بها والمتلاحمة معها والتي تمارس بصورة عملية مرنة تتلاءم مع الحجم الاجتماعى والاقتصادى والتقنى للوحدة الانتاجية الشعبية بحيث تحقق اهداف مقولة « شركاء لا أجراء » الانسانية والاجتماعية والاقتصادية .

وهذه السلطة تتقبل ، بطبيعتها ، الرقابة الشعبية عليها ، وذلك بالمفهوم الجديد للرقابة الادارية الشعبية والرقابة المالية الشعبية الذى يقيمه ويؤسسه علم القانون الجديد .

ان ما يميز هذه السلطة الاقتصادية والاجتماعية هو أنها تنبثق مباشرة من المنتجين وتتركز بصورة مستمرة داخل مؤتمراتهم الاساسية ان على صعيد الوحدة الانتاجية ، او على صعيد الوحدات المتكاملة اقتصاديا او اجتماعيا او تقنيا ، او على الصعيد النقابى المهنى . وان ما يميز هذه السلطة ايضا هو أنها تمارس من قبل المنتج - المواطن المتفاعل داخل المؤتمرات الشعبية الاساسية وغير الخاضع لاية سلطة سياسية فوقية .

ان هذا المفهوم يسقط نهائيا الافتراض الديمقراطى التقليدى بوجود قاعدة للسلطة لا تستطيع ان تملك سوى المعرفة الجزئية وبوجود قمة للسلطة تملك المعرفة الكاملة ، كما يمزق نهائيا الارتباط التقليدى بين المعرفة وحق التقرير ، اذ أن السلطة التى تتركز داخل المؤتمرات الاساسية تلغى نهائيا امكان وجود مستويات مختلفة او تراكمات للسلطة الفوقية ، وتعيد تأسيس حق التقرير وفقا لمبادئ الاشتراكية الطبيعية ، أى الاشتراكية القائمة على المساواة بين البشر . فاشتراكية ادارة الوحدات الانتاجية تعنى اذا تعميم المعرفة الفنية داخل الوحدات كما تعنى ، فى نفس الوقت ، اقامة موازنة هادفة بين دور كل من المعرفة النظرية والمعرفة العملية داخل الوحدات . وهى ، بهذا المعنى ، لا تحقق فقط الاسلوب الانسانى الطبيعى فى ممارسة السلطة ، بل تحقق أيضا الاسلوب الانسانى الطبيعى المتوازن للترقى الحضارى والتقنى .

ان الصفة الاساسية لهذه الاشتراكية هي الصفة الطبيعية ولا تفقد هذه الصفة على مسائل السلطة ، اذ ان ملكية الانتاج تقوم ، فى الجملة ، على القاعدة الطبيعية للمساواة بين عناصر الانتاج .

فقرة ثانية :

الملكية الاشتراكية للانتاج

نذكر ، فى هذا الموضع ، ببعض مقولات الفصل الثانى من الكتاب الاخضر التى نعتبر ان من الضرورى استيعابها استيعابا كاملا لتوضيح الملكية الاشتراكية فى النظرية العالمية الثالثة :

المقولة الاولى : « ان القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والوحيد فى العلاقات الانسانية » .

المقولة الثانية : « ان القواعد الطبيعية انتجت اشتراكية طبعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادى ، وحققت استساوية متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الافراد ... »

المقولة الثالثة : « اذا حللنا عوامل الانتاج الاقتصادى منذ القدم والآن ، ودائما نجدها تتكون حتما من عناصر انتاج انسانية ، مواد انتاج ، ووسيلة انتاج ، ومنتج ، والقاعدة الطبيعية للمنتج هي : أن لكل عنصر من عناصر الانتاج حصة فى هذا الانتاج ، اذا سحب واحد منها لا يحدث انتاج ولكل عنصر دور اساسى عملية الانتاج ، وبدونه يتوقف الانتاج . »

ما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا واساسيا ، اذن هي متممة فى ضرورتها فى العملية الانتاجية ، ولا بد أن تتساوى فى حقها الانتاج الذى انتجته ، وطغيان احدها على الاخر هو تصادم القاعدة الطبيعية للمساواة وتعد على حق الغير . اذن لكل عنصر - بغض النظر عن هذه العناصر فاذا وجدنا عملية انتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الانتاج واذا تمت بثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الانتاج وهكذا » .

المقولة الرابعة : « ان المنشأة الصناعية الانتاجية قائمة من انتاج وآلات المصنع وعمال ، ويتولد الانتاج من استخدام المصنع بواسطة العمال فى تصنيع المواد الاولى ، وهكذا فالمصنع هو الذى يحدد الانتاج » .

المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك مرت بعملية انتاجية ما كان لتحصل لولا المواد الخام والمصنع والعمال ، بحيث لو استبعدنا المصنع لما تصنعت المواد الخام ٠٠٠ ولو استبعدنا المنتجين لما اشتغل المصنع ، وهكذا فالعناصر التى هى الثلاثة فى هذه العملية متساوية الضرورة فى عملية الانتاج وبدونها هى الثلاثة لما حصل انتاج ، وای واحد منها لا يستطيع القيام بهذه العملية الانتاجية بمفرده ، كما أن اثنين من هذه العناصر الثلاثة فى مثل هذه العملية يستطيعان القيام بالانتاج فى غياب العنصر الثالث ، والقاعدة الطبيعية فى هذه الحالة تحتم تساوى حصص هذه العوامل الثلاثة فى الانتاج ، اى أن انتاج مثل هذا المصنع يقسم الى ثلاث حصص ، ولكل عنصر من عناصر الانتاج حصة ، فليس المهم المصنع فقط ، ولكن المهم من يستهلك انتاج المصنع » .

المقولة الخامسة : « ان حرية الانسان ناقصة اذا تحكم آخر فى حاجته فالحاجة قد تؤدى الى استعباد انسان لانسان ، والاستغلال سببه الحاجة ، فالحاجة مشكل حقيقى ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما فى حاجات الانسان » .

المقولة السادسة : « ان الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادى للأفراد هى اشباع حاجاتهم فقط ، اذ أن ثروة العالم محدودة على الاقل فى كل مرحلة ، وكذلك ثروة كل مجتمع على حدة ، ولهذا لا يحق لای فرد القيام بنشاط اقتصادى بغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة اكثر من اشباع حاجاته لان المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين » .

المقولة السابعة : « ان غاية المجتمع الاشتراكى الجديد هى تكوين مجتمع سعيد ، لانه حر ، وهذا لا يتحقق الا باشباع الحاجات المادية والمعنوية للانسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكمه فيها » .

ان اقتصارنا على التذكير بهذه المقولات لا يشكل ، من قبلنا ، اية محاولة لاعطاء التفسير العلمى للملكية الاشتراكية فى النظرية العالمية الثالثة وجهة معينة اذ أننا ننطلق اساسا من مبدأ الفهم الشمولى للنظرية العالمية الثالثة ، وبالتالي فان فهمنا لهذه المقولات يرتبط ارتباطا كاملا بجميع مقولات الكتاب الاخضر التى تقوم على وحدة فكرية متماسكة والتى تؤسس نهجا فى التفكير يقوم على الرؤية المباشرة الواضحة الجذرية ونهجاً

فى الممارسة يقوم على القوانين الطبيعية الازلية الخالدة . الا أننا نتذكر بهذه المقولات بهدف اذكاء النقاش الايجابى حول المفهوم للملكية الاشتراكية الذى سنتعرض لمناقشته فى هذه الفقرة وحول الرئيسية التى يقوم عليها تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع وهذا العائد التى سنتعرض لمناقشتها فى القسم الثانى من هذه الدراسة يركز على بحث الاسس التطبيقية لمبدأ « شركاء لا أجراء » .

وبالطبع فإننا نعتزف بأن الفهم القانونى لمقولات الكتاب لا يستطيع أن يرتكز على الفهم السياسى وحده لهذه المقولات . وبأننا نعتزف بأهمية التحليل الاقتصادى المعمق والتحليل الاجتماعي الواعى للنظرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية ، وبضرورة ارتكاز التكيف القانونية على جميع هذه التحاليل والدراسات ليتمكن أداء فى خدمة المجتمع . الا أننا نعتقد أن اعطاء بعض الاراء القانونية والمعتمدة على فهم نسبى لابعاد النظرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يساعد ، فى هذه المرحلة ، على انجاح وتعميق الدراسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نعتزف بأهميتها وبضرورتها

نتناول اذا بالمناقشة ، فى محاولة سريعة لتوضيح المفهوم القانونى للملكية الاشتراكية ، مسألتى التمييز بين الملكية الاشتراكية والملكية التقليدية ، والتمييز بين الملكية الشعبية والملكية التقليدية ، ثم نبين الفرق بين المملكتين الشعبية والاشتراكية . ونتبع ذلك بتحديد الاساس القانونى للملكية الاشتراكية وبيان أهداف وحدود هذه الملكية . وتتركز مناقشة بالطبع ، وبالنسبة لجميع هذه النقاط ، على مسألتى ملكية الملكية الصناعية وملكىة الانتاج الصناعى فى النظام الجماهيرى .

الملكية التقليدية ، نذكر ، هى عبارة عن « حق » جامع ، مانع ، شامل ، ينتج عنها « حق » استعمال الشئ ، و « حق » استغلال الشئ ، و « حق » التصرف بالشئ ، وذلك بالمفهوم القانونى التقليدى للملكية « الحقوق » . وينشأ « حق » ملكية الانتاج عن « حق » ملكية المنتج . أما قيمة الانتاج فتحددها ، فى النظم الليبرالية ، فوضى العرض والطلب كما تحددها ، فى النظم الماركسية ، الارادة الفوقية للسلطة العامة . وفى تحديد القيمة لا ترتبط ، فى النظامين ، بتكاليف انتاج السلعة فقط بل تتأثر ، حتما ، بعامل الربح أو الخسارة فى النظام الليبرالى ، وبهدف الخطة فى النظام الماركسى .

بالمقابل ، تتركز الملكية الاشتراكية على الانتاج بوصفها حقا اجتماعيا

فى الممارسة يقوم على القوانين الطبيعية الازلية الخالدة . الا أننا نذكر
التذكير بهذه المقولات بهدف اذكاء النقاش الايجابى حول المفهوم الق
للملكية الاشتراكية الذى سنتعرض لمناقشته فى هذه الفقرة وحول الم
الرئيسية التى يقوم عليها تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع و
هذا العائد التى سنتعرض لمناقشتها فى القسم الثانى من هذه الدراسة
يركز على بحث الاسس التطبيقية لمبدأ « شركاء لا أجراء » .

وبالطبع فإننا نعترف بأن الفهم القانونى لمقولات الكتاب لا
لا يستطيع ان يركز على الفهم السياسى وحده لهذه المقولات . وب
فإننا نعترف بأهمية التحليل الاقتصادى المعمق والتحليل الاجت
الواعى للنظرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية ، وبضرورة ارتكاز
التكييف القانونى على جميع هذه التحاليل والدراسات ليتمكنها اداء
فى خدمة المجتمع . الا اننا نعتقد أن اعطاء بعض الاراء القانونية
والمعتمدة على فهم نسبى لابعاد النظرية السياسية والاقتصادية والاجتماع
يمكن أن يساعد ، فى هذه المرحلة ، على انجاح وتعميق الدر
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نعترف بأهميتها وبضرورتها

نتناول اذا بالمناقشة ، فى محاولة سريعة لتوضيح المفهوم القا
للملكية الاشتراكية ، مسألتى التمييز بين الملكية الاشتراكية والم
التقليدية ، والتمييز بين الملكية الشعبية والملكية التقليدية ، ثم نبين الق
بين المليكتين الشعبية والاشتراكية . ونتبع ذلك بتحديد الاساس القا
للملكية الاشتراكية وبيان أهداف وحدود هذه الملكية . وتتركز مناقش
بالطبع ، وبالنسبة لجميع هذه النقاط ، على مسألتى ملكية الم
الصناعية وملكىة الانتاج الصناعى فى النظام الجماهيرى .

الملكية التقليدية ، نذكر ، هى عبارة عن « حق » جامع ، مانس
شامل ، ينتج عنها « حق » استعمال الشئ ، و « حق » استغلال الشئ
و « حق » التصرف بالشئ ، وذلك بالمفهوم القانونى التقليدى له
« الحقوق » . وينشأ « حق » ملكية الانتاج عن « حق » ملكية المنشأ
أما قيمة الانتاج فتحددها ، فى النظم الليبرالية ، فوضى العرض والطلب
كما تحددها ، فى النظم الماركسية ، الارادة الفوقية للسلطة العامة . وع
تحديد القيمة لا ترتبط ، فى النظامين ، بتكاليف انتاج السلعة فقط
بل تتأثر ، حتما ، بعاملى الربح أو الخسارة فى النظام الليبرالى ، وبع
هدف الخطة فى النظام الماركسى .

بالمقابل ، تتركز الملكية الاشتراكية على الانتاج بوصفها حقا اجتماعى

ينشأ عن العمل . وهذا الحق يترافق بالضرورة مع حق استعمال ادوات الانتاج وواجب حفظها وصيانتها وتطويرها . ويتميز هذا الحق بفرديته وجماعيته فى نفس الوقت وبالتالي فان عنصر الاستغلال يسقط عند استعماله والواقع أن جماعية العلاقة المبنية على عنصر العمل تؤدى بطبيعة الامر الى اسقاط جميع المفاهيم البشعة الملتصقة بالملكية التقليدية المستغلة عن هذا الحق ، والى ابراز عنصر جديد فى الملكية هو العنصر الاجتماعى الانسانى .

أما قيمة الانتاج فتحدها نظرية « تحرير الانتاج وتحرير الحاجات » التى تؤسسها النظرية العالمية الثالثة والتى تقابل نظرية « العرض والطلب » الليبرالية ونظرية « تقييد الانتاج وتقييد الحاجات » الماركسية .

الملكية التقليدية للمنشأة الصناعية ، فى جميع الانظمة ، تفرز ، لملك المنشأة ، حقا قانونيا مزدوجا يتمثل بالسلطة الفوقية التى يتمتع بها رب العمل - المالك داخل المنشأة ، وبالانتاج الذى يضاف اليه الربح ، ويضاف اليه فائض انتاج العامل فى المنشأة ، هذا الافراز القانونى نجده فى جميع الانظمة الليبرالية التى تعترف بسلطة رب العمل - المالك الفوقية وبحقه بالاستيلاء على قسم من ناتج عمل عماله .

وهذا الافراز نجده ايضا فى النظم الماركسية التى تمارس فيها الدولة المالكة السلطة الفوقية داخل المنشآت الانتاجية وتفصل بين العامل وناتج عمله .

بالمقابل ، تتميز الملكية الشعبية للوحدات الانتاجية فى النظام الجماهيرى بأنها لا تؤدى الى نشوء اية سلطة فوقية تجثم فوق رؤوس العمال المنتجين ، كما انها لا تفصل العمال عن ناتج عملهم . فالملكية الشعبية تترافق مع عملية تلاحم السلطة الشعبية بسلطة المنتجين ، كما أنها تترافق وتتكامل مع الملكية الاشتراكية للانتاج .

الملكية الشعبية للوحدات الانتاجية تختلف اذا جذريا عن كامل أشكال الملكية التقليدية المعروفة ، الخاصة او العامة ، ان من حيث خصائصها أو من حيث عناصرها ، أو من حيث نتائجها وأهدافها .

والواقع أن مفهوم الملكية الشعبية والملكية الاشتراكية هما مفهومان متكاملان يشكلان معا مفهوما جديدا للملكية تتميز به النظرية العالمية الثالثة ويسقط المفهوم التقليدى للملكية . والنظرية العالمية الثالثة ، بهذا

المفهوم ، قد تجاوزت واسقطت فى نفس الوقت ، النظرية الماركسية
مراحل الملكية التى تركز على حتمية تطور الملكية الفردية الخاصة إلى
رأسمالية خاصة ، وحتمية تطور الملكية الرأسمالية الخاصة إلى
مجتمعية ، فالنظرية الماركسية ، كما هو واضح ، ظلت سجيئة
البورجوازي لحق الملكية الذى أطاحت به النظرية العالمية الثالثة .

ولا شك فى أن الملكية الاشتراكية ، من حيث تركيزها على
الجوهرى لعناصر الانتاج ، تعتبر واحدة من تلك القواعد الطبيعية
الخالدة التى تكون شريعة المجتمع والتى لا يمكن لاي قانون و
يلغيها أو يعدلها .

فالملكية الاشتراكية اذا لا تحتاج لاي نص قانونى تتأسس
تستمد منه شرعيتها ، لأنها هى احد المصادر الازلية التى ينبع منها
الوضع فى النظام الجماهيرى .

أما ميزة الملكية الاشتراكية الاساسية فتتمثل بهدفها الانسانى
أى هدف تحرير الحاجات المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكمها

والنظرية العالمية الثالثة تعطى مفهوما ثوريا جديدا للحاجات
جذريا عن مفهوم الحاجة فى كل من النظامين الليبرالى والماركسى
من حيث ارتكازه على مبدأ الوحدة المجتمعية .

ان مجموعة حاجات الفرد ، فى النظامين الليبرالى والماركسى
التعبير عن الوضع الاقتصادى - الاجتماعى للفرد ، بالتالى فان
مجموعات حاجات الافراد هو مظهر ونتيجة لاختلاف اوضاع
الاقتصادية المجتمعية بعبارة اخرى : ان مفهوم الحاجة ، فى النظرية
يستمد فى الواقع من طبيعة العلاقات المجتمعية القائمة على حالة
مجتمعية .

أما المفهوم الثورى الجديد للحاجة فيبنى على ملاحظة أن
تتولد من علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان . وتواز
العلاقة يؤدى إلى اشباع الحاجات ويعطى الانسان حريته ، و
سعادته .

والملكية الاشتراكية ، بهذا المفهوم ، ليست فقط اشتراكية ط
بل هى ايضا اشتراكية السعادة الطبيعية . وعلم اقتصاد الحاجات ،
يدرس هذه الملكية ، هو علم اقتصاد اشباع الحاجات ، أى علم
السعادة .

ان عالمية النظرية الثورية التى يبشر بها الكتاب الاخضر تتبدى بصورة أوضح ، انطلاقا من هذا المفهوم ، اذا لاحظنا أن التحرير الثورى للحاجات هو المحرك الذى ينقل الانسان من الوضع الفردى الشخصى الى الوضع المجتمعى الموضوعى المؤدى بدوره الى الوضع العالمى الموضوعى . ولا يتم هذا التحرير الثورى الا باشباع حاجة الفرد دون المساس بحاجات الغير ، « لان المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين » ، ولان « الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة انسان آخر من ثروة المجتمع » .

هذه المبادئ الاساسية النظرية ليست مرشحة ، كغيرها من النظريات للحفاظ داخل اغلفة الكتب ووضعها على أرفف المكتبات بهدف المتعة الذهنية الصرفة . فالنظرية العالمية الثالثة لا تقدم فقط الاساس الفكرى الثقافى للانسان الثورى الجديد ، بل هى تقيم فى نفس الوقت نهج الفكر الثورى العملاقى الجديد واسلوب الممارسة الثورية على الصعيد السياسى للجماهير وعلى الصعيد الاقتصادى الاجتماعى .

وقابلية النظرية للتطبيق الفورى لا تشكل ميزة ملتصقة بالنظرية فحسب ، اذ أنها تنعكس ايجابيا وثوريا على نمط التحرك الثورى لقوى الثورة التى تعمل ، وفقا لمخططها الواعى المرحلى ، على تحقيق جميع مقولات الكتاب الاخضر .

دراسة الاسس التطبيقية لمبدأ التسيير الذاتى ترتدى اذا نفس أهمية دراسة الاسس النظرية ، وبالتالى فان من الضرورى التركيز على مناقشتها فى قسم مستقل من هذه الدراسة .

القسم الثانى :

الاسس التطبيقية لمبدأ التسيير الذاتى

نناقش فى هذا القسم ، فى الفقرتين التاليتين ، التنظيم الادارى للوحدات الانتاجية واسس المشاركة فى العائد من الانتاج . وتقتصر مناقشتنا على الجوانب التى يتيحها لنا اختصاصنا القانونى المدعم بمفاهيم ومقولات النظرية العالمية الثالثة .

ونعترف فورا ، ومجددا ، ان دراستنا لا تركز على الدراسات النظرية والتطبيقية والميدانية ان فى المجالات السياسية او فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ونكرر بالتالى ، تحديد هدفنا من هذه المناقشة الذى يطمح الى
على اجراء هذه الدراسات والى المساهمة فى بلورة الافكار التى
تساعد فى وضع هذه الدراسات .

فقرة اولى :

التنظيم الادارى للوحدات الانتاجية

يثبت التاريخ السياسى والاجتماعى للمجتمع الانسانى وجود
تفاعل متبادل بين المبادئ الاساسية التى تقوم عليها السلطة ويقوم
العمل السياسى وبين المبادئ والاشكال التى تقوم عليها
الاقتصادية . ان حلولا واحدة تهيمن على هذا التفاعل المتبادل وفقا
اجتماعية ثابتة . ونتيجة لهذه القوانين فان طبيعة السلطة السياسية
ممارستها تعمل وتؤثر على العلاقات الاجتماعية الاساسية وعلاقات

ان شكل الحكم الفوقى المتسلط فى المجتمع ينعكس على صورة
بكامله فيتولد عنه التسلط الفوقى داخل المنشأة الانتاجية ، كما يتولد
التسلط الفوقى داخل المؤسسات الاجتماعية والانعكاس متبادل .

والتحويل الجماهيرى الجذرى للسلطة السياسية يتتبع ويتطوّر
بصورة حتمية التحويل الشعبى الاقتصادى الاجتماعى للسلطة .

والواقع أن الطبيعة الشعبية المباشرة للسلطة فى النظام الجماعى
ترتبط ارتباطا كاملا بأسلوب الممارسة المباشرة داخل المؤتمرات الشعبية
الاساسية واللجان الشعبية .

فهيكلية السلطة الشعبية المباشرة المرتكزة على المؤتمرات الشعبية
الاساسية واللجان الشعبية لا يمكن الذّخر اليها اذا كواحدة من الوسائل
يمكن اللجوء اليها لتحقيق الديمقراطية المباشرة ، لان هذه الهيكلية
الشرط الاساسى الوحيد لتحقيق الديمقراطية المباشرة . بل أن هذه الهيكلية
تشكل التحدى الاساسى الذى اتت به وطبقته النظرية العالمية الثالثة
فشعار « السلطة من الشعب ، من أجل الشعب » شعار مزيف لانه يفصل
السلطة والشعب ويقيم سلطة فوقية بطبيعتها . أما السلطة الشعبية الحقيقية
فهي سلطة الشعب أى السلطة التى يمارسها الشعب ممارسة مباشرة «
ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان » .

وانعكاس الهيكلية السياسية على الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية

انعكاس حتمى ومتبادل . فاما أن تطيح المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية بكافة اشكال وهيكلية التسلط داخل الوحدة الانتاجية وتلغى فى نفس الوقت كافة اشكال الملكية التقليدية المستغلة . أما أن تنعكس هذه الاشكال الرجعية سلبيا على المؤتمرات الاساسية واللجان الشعبية فتحول عملها الى مجرد عملى صورى مقدمة لاستلاب المكاسب الشعبية السياسية .

أى حل وسط هو حل تلفيقى ومخادع ومراوغ وغير علمى .

الهيكلية التنظيمية للوحدات الانتاجية الشعبية تستمد اذا مباشرة ، وبصورة حتمية ، من أدوات الممارسة المباشرة للسلطة السياسية الشعبية التى يحللها ويبنيها بالتفصيل الفصل الاول من الكتاب الاخضر . فالهيكلية الانتاجية هى انعكاس مبادئ وافكار الفصل الاول على الوحدة الانتاجية وهى بالتالى التطبيق الاقتصادى الاجتماعى الموازى والملائم والمرسخ للتطبيق السياسى .

فالهيكل الادارى للوحدة الانتاجية يتألف اذا حتما من مؤتمر الوحدة ومن اللجنة الشعبية للوحدة . وهذا الامر حيوى ، وهو الضمان الاساسى لصحة تطبيق مقولة « شركاء لا أجراء » .

والانطلاق من هذا المبدأ الاساسى يضمن لنا ، فى نفس الوقت ، امكانات لا تحصى لتطبيق المقولة تطبيقا مرنا يتلاءم مع الفهم الاساسى للمقولة وينسجم مع الحجم الاجتماعى والاقتصادى والتقنى للوحدة الانتاجية الشعبية بحيث يحقق اهداف المقولة الانسانية .

والواقع أن الهيكل الادارى الثورى الجديد لا يشكل فقط الانعكاس للهيكل السياسى الثورى ، بل هو يشكل اليوم ، من وجهة النظر التقنية الادارية ، الضمان لصحة سير المشروع الانتاجى .

ان فردية الادارة ، فى المشروعات الرأسمالى والماركسى ، يمكن اعتبارها ، اليوم عنصر تفشيل وعرقلة للمشروع .

فجهاز المستشارين والخبراء المحيط بمدير المشروع الحديث ، واضطرار المدير الى الاخذ بمختلف الاراء الصادرة عن هذا الجهاز ، يحول وظيفة المدير ، على الصعيد العملى البحث الى مجرد وظيفة صورية ، ويثبت أن ممارسة هذه الوظيفة ممارسة فعلية تتطلب طاقات فوق انسانية لا يمكن أن تتجمع فى شخص واحد ، والمدير الناجح ، فى المشروع العصرى هو الشخص الذى لا يقوم بأى عمل فعلى ، لان جميع الاعمال يتولاها ،

فعليا ، جهاز المستشارين والخبراء وهم رؤساء الاقسام والموظفين الاداريين والفنيين .

والتشبت بفردية الادارة ، فى المشروعات الرأسمالية والماركسية تشبت تظاهرى وهو عملية معاندة وتمويه ، لان الاقرار بفشل فردية الادارة يعنى ، فى عمقه الاقرار بفشل نظرية احتكار السلطة أو نظرية التقنى الفوقى الكامنة فى اساس الفكرين الرأسمالى والماركسى .

فالتطور التقنى وتوسع وتشعب المعلومات يتوافق اذا مع ضوابط تحطيم مبدأ الاحتكار السلطوى بوجهيه الرأسمالى والماركسى ويبرز دور شعبية السلطة وشعبية الادارة كحتمية تاريخية غير قابلة للتراجع .

ان التلاحم بين السلطتين الشعبىة وسلطة المنتجين يمكن أن يتحقق بصورة متنوعة مرنة وفقا لمعايير اجتماعية واقتصادية وتقنية متكاملة وهذه المعايير يجب أن تستعمل بصورة هادفة بحيث تساعد على تحريك الحجم الاجتماعى والحجم الاقتصادى والحجم التقنى للمنشآت الانتاجية التى يجرى تشييدها وذلك على اساس تحقيق سلطة المنتجين المتلاحمة بالسلطة الشعبىة .

وعلى سبيل المثال ، نلاحظ أن استعمال معيار الحجم الاجتماعى للمنشآت استعمالا هادفا ، يمكن أن ينبه الى مخاطر تضخم هذا الحجم فى الحالات غير المبررة اقتصاديا وتقنيا ، على مبدأ الممارسة المبررة لسلطة المنتجين . وبالطبع فاننا ندرك أن وحدة الانتاج فى الصنف الكبرى الاستراتيجية يمكن أن تبرر ، فنيا وجود مجموعة انتاجية واحدة الا أننا لا نستبعد أن يكون السبب الاساسى لتكون عدد من المجموعات الصناعية الضخمة متعلقا بمتطلبات التمويل المركزى وليس بضرورة التطور التقنى .

ولا شك فى أن الاهتمام الشعبى العام بالنشاط الاقتصادى للصنف يزداد بصورة موازية لزيادة الحجم الاقتصادى للمنشأة . فالسلطة الشعبىة مدعوة لدعم سلطة المنتجين فى المجالات الاقتصادية ، وهذا الدعم قد يكتسب اهميته بنسبة انتاج الوحدة بالمقارنة بالانتاج الوطنى لنفس الصنف والاصناف المماثلة ، وبنسبة الحاجة الوطنىة للصنف التى تحددها الخصائص المادية اعدادا شعبيا ، وبنسبة انتاج الوحدة بالارقام بالمقارنة بكامل الانتاج الوطنى بالارقام . كما تزداد هذه الاهمية بالنظر الى مصدر المواد الخام التى تستعملها الوحدة والى نسبة المادة الخام الوطنىة المستغلة بالمقارنة بكامل الاحتياطى الوطنى لهذه المادة . وتبرز هذه الاهمية بصورة

كاملة عند مقارنة كامل احتياطي المادة الخام بكامل احتياطي الثروة الوطنية ، وتحديد ما يمثله احتياطي المادة الخام في خطة الانماء الشعبية الطويلة المدى .

ثبات المبدأ التطبيقي الاساسى ومرونة اشكال التلاحم بين السلطة الشعبية وسلطة المنتجين يشكلان اذا ، في تصورنا ، الضمان العملى المستمر لتحقيق مقولة « شركاء لا اجراء » تحقيقا هادفا الا أن الضمان الاول يكمن ، فى الواقع ، فى العنصر الانسانى الذى يتولى تحقيق المقولة .

المنتجون الجماهيريون الثوريون ، اذا هم الضمان الاول والوعى المعمق للمقولة والتطبيق الحماسى لها هو الذى يؤكد انتصارها ورسوخها .

والتنظيم الهيكلى الذى نتصوره هو التنظيم الذى يختلج بالروح الثورية الواعية .

فقرة ثانية :

أسس المشاركة فى العائد من الانتاج

المسألتان الرئيستان اللتان نتعرض لهما فى هذه الفقرة الاخيرة من البحث هما مسألتا تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع وبيان المبادئ الرئيسية التى يتم بموجبها ووفقا لها التوزيع . ولا ريب فى أن المسألتين تدخلان فى صلب علمى الاقتصاد والمحاسبة ، وبالتالي فاننا نكتفى بالتركيز على المبدأين الجوهريين الطبيعيين الاساسيين اللذين يحكمان كامل أسس المشاركة ، وهما مبدأ « المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » ، ومبدأ « المساواة الطبيعية بين البشر » .

ان مقولات الفصل الثانى من الكتاب الاخضر توضح بصورة تامة لا تحتل أى لبس وأى تأويل مضمون مبدأ « المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » ونذكر هنا ، مجددا بالمقولتين التاليتين :

المقولة الاولى : « وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا وأساسيا اذن هى متساوية فى ضرورتها فى العملية الانتاجية ولا بد أن تتساوى فى حقها فى الانتاج الذى انتجته ، وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ... »

المقولة الثانية : « ... وهكذا فالعناصر التى هى ثلاثة فى هذه العملية متساوية الضرورة فى عملية الانتاج ... والقاعدة الطبيعية

فى هذه الحالة تحتم تساوى حصص هذه العوامل الثلاث
الانتاج ... » .

فالمبدأ ، كما هو واضح لا يهتم بالربط بين نسبة مساهمة كل
من العناصر فى تحقيق الانتاج ونسبته فى حقه فى الانتاج ، بل هو
على مسألة ضرورة كل عنصر من العناصر فى عملية الانتاج . فالتساوى
الضرورة هو الذى يولد التساوى فى الحق ، وهذه هى القاعدة الطبيعية

فاهمال هذه النقطة بالذات والغرق فى عمليات حسابية لا تنط
هذا المبدأ هو تجاهل للقاعدة الطبيعية وهو خروج عن النظرية .

ويجب أن يكون هذا واضحا تماما :

ان تساوى حقوق عناصر الانتاج لا يبنى على أساس تساوى نسبة
عنصر فى تحقيق الانتاج ، بل يبنى على أساس ضرورة كل عنصر فى
الانتاجية ، « وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضروريا واساسيا
هى متساوية فى ضرورتها فى العملية الانتاجية ، ولا بد أن تتساوى
حقها فى الانتاج ... »

هذا الفهم لا يهمل عمليا تحليل عوامل الانتاج الاقتصادى التى
على تحقيقها الفصل الثانى من الكتاب الاخضر ، اذ أن هذا التح
العلمى ، وبالنسبة لكل وحدة انتاج ، هو الاساس الذى تركز عليه
تحديد العائد من الانتاج القابل للتوزيع .

ومن الضرورى أن ندرك أن هذا الفهم لا يجب أن يعزل عن
مبادئ واسس ومقولات النظرية العالمية الثالثة . فادراك عمق
« المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » لا يمكن أن يتم الا بعد
الكامل لهذا المبدأ بسائر مبادئ النظرية ، وعلى الاخص بمبدأ « المساواة
المجتمعية » الذى يحطم الحدود التقليدية بين الوحدة الانتاجية والمج
الشعبى . كذلك يجب أن ندرك أن مبدأ « المساواة الطبيعية بين عناصر
الانتاج » هو مبدأ ثورى وأن عملية تطبيقه يجب أن تترافق مع
التثوير المجتمعى ذات البعد العالمى بالتالى فاننا يجب الا نتراجع
بعض الفرضيات الجديدة التى تعطى بهدف التضييل ، بل يجب أن نك
فورا عجز هذه الفرضيات عن ادراك البعد العالمى للنظرية المرتبط بمن
الطبيعى .

والواقع أن مبدأ « المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج » لا ي

فقط مسألة عبودية الاجر ، بل يحسم على المدى الطويل ايضا مسائل أسعار المواد الخام ذات البعد العالمى ، ويحسم بالتالى عمليات استغلال شمال الكرة الارضية لجنوبها . أما عمليات التشكيك بأساليب طرح مواضيع جدية ، كموضوع امكانيات تطبيق المبدأ فى صناعة تحويل الذهب أو تحويل الماس ، فانها تبدو عارية بزيفها أمام عالمية النظرية وأمام ارتباط المبدأ بسائر مقولات وأفكار ومبادئ الكتاب الاخضر .

السمة الاساسية للمبدأ تكمن اذا فى ثوريته ، وتحقيق المبدأ يتم بالعمل الثورى المنظم الواعى المبني على الدراسات العلمية المستمدة من النظرية العالمية الثالثة التى تحقق فى نفس الوقت ، مبدأ « المساواة الطبيعية بين البشر » .

ان علم المحاسبة الجديد ، فى تحديده للمبادئ المحاسبية التى يتم بموجبها توزيع العائد من الانتاج القابل للتوزيع على المنتجين الشركاء فى الوحدات الانتاجية الشعبية ، ملزم بالاخذ بهذا المبدأ الاخير ، أى بالاعتراف بالمساواة الطبيعية بين البشر ، وباعطاء هذا الاعتراف نتائجه المادية .

ان المساواة هى القاعدة الاساسية فى عملية التوزيع ، أى خروج عن المساواة هو خروج عن النظرية .

ويجب ، أيضا ، أن يكون هذا واضحا تماما :

ان المساواة تتقبل التنوع ، الا أنها ترفض وتسقط اللامساواة .

مبدأ المساواة اذا يقبل اماكن تنوع التوزيع وفقا لمعايير يقررها الشعب كمعيار المؤهل العلمى ومعيار الخبرة ومعيار السلوك والكفاية الانتاجية ، الا أن المبدأ يرفض ويسقط اللامساواة التى تنجم عن التمييز بين مداخيل الشركاء المنتجين وفقا لمعايير ترتبط بمراكز الشركاء داخل الوحدات الانتاجية ، أى بمواقع المسؤولية التى يشغلها الشركاء . فاشتراكية الادارة هى نقيض التكنوقراطية ، والتسيير الذاتى هو نقيض البيروقراطية والمساواة هى نقيض الهرمية .



في خاتمة هذا البحث ، نتمهل ونستمع باهتمام الى الحوار الـ
الواقعي التالي :

السؤال : ماذا ستفعلون ، أنتم المنتجون ، اذا وقعت المنشأة الـ
الانتاجية في عجز مادي ؟

الجواب : بعد تحطيم سقوف وجدران السجن ، لن نخشى الحـ